حجم الجرائم الاقتصادية والمالية في الجزائر
The size of economic and financial crimes in Algeria

مصطفى زيكيو: أستاذ محاضر ب
جامعة مستغانم

تاريخ إرسال المقال: 2018/08/11 **تاريخ قبول المقال:** 2018/11/13

الملخص

نحاول من خلال هذه المقالة التركيز على حجم الجرائم الاقتصادية والمالية في المجتمع الجزائري، وذلك من خلال المعطيات المتاحة لدينا من طرف المؤسسات الأمنية الجزائرية، باعتبار أن هذه المؤسسات لها تعامل يومي مع ظاهرة الجريمة من خلال عملية المكافحة من جهة، وما تتميز به من مصداقية من جهة أخرى، ومن المعلوم أن الجرائم الاقتصادية والمالية والمتمثلة في تبديد واختلاس الأموال العمومية وتبييض الأموال والرشوة والتهرب الضريبي والتهريب، وتزوير العملة في أية دولة من دول العالم تعتبر من أهم معوقات التنمية، وهذا راجع للأضرار التي تصيب النظام الاقتصادي والذي ينجر عنه تخلف وانهيار العديد من المجتمعات.

الكلمات المفتاحية: الجريمة؛ الجريمة الاقتصادية؛ الجريمة المالية؛التنمية؛النسق الاجتماعي.

Abstract

In this article, we try to focus on the size of economic and financial crimes in algerian society and this based on available statistics published by the algerian security services. This services faces on a daily basis this criminal phenomenon and consequently give and publish reliable and official Statistics.

Knowing,that thes conomics and financial crimes related essentially: squandering of public money,money laundering,tax evasion,corruption, smuggling, and counterfeiting,and this is true in any country in the world wich constitute impediment to development and lead to retardation and the collapse of many societies.

Key word: crime; economic crime; financial crime; development; social systems.

المؤلف المرسل: مصطفى زيكيو، zik.socio@gmail.com

1-المقدمة

تعتبر الجرائم الاقتصادية والمالية من أهم أشكال الفساد التي تعرفها المجتمعات سواء كانت متقدمة أو متخلفة وهي تعكس حالة من الأنومي أو اللامعيارية الذي يصيب النظام الاقتصادي ويحول دون أداء وظائفه، مما ينعكس سلبا على الأنساق الأخرى المكونة للمجتمع،ومن أهم الآثار الناجمة عن استشراء الفساد في المجتمع هو خلق بيئة طاردة للاستثمار مما يؤدي إلى حرمان المواطن من مناصب الشغل ومن كل أشكال التنمية فعلى سبيل المثال لا الحصر فالتلاعب في طريقة ابرام الصفقات العمومية من خلال عدم احترام القوانين المنظمة لهذه العملية (الإشهار،ومبدأ حرية المنافسة) يؤدي ببعض الفاسدين بالظفر بتلك الصفقات من خلال دفع رشاوى، وتضخيم الفواتير وإنجاز مشاريع وهمية من شأنها أن تؤدي إلى إهدار المال العام مما يجعل طريقة استرجاعها تقع على كاهل المواطن من خلال فرض ضرائب قاسية تمس بجميع مناحي الحياة، وجرائم التهريب والتهرب الضريبي تؤدي إلى انخفاض التحصيل الجبائي مما يؤثر على إيرادات الخزينة العمومية ،وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المعطيات الصادرة من المؤسسات الأمنية باعتبار أن هذه القضايا(القضايا المتعلقة بالجرائم الاقتصادية والمالية) اكتشفت من طرف السلطات الأمنية وقد تم التحقيق فيها وقدم المتورطين فيها إلى العدالة باعتبار أنه من الصعوبة بما كان أن يقوم الباحث بإجراء دراسة تعتمد على عينة أو إجراء مقابلات مع أشخاص تورطوا في قضايا الفساد وبالتالي تبقى طريقة تحليل الإحصائيات المتعلقة بالحصيلة السنوية للجريمة التي تم تسجيلها على مستوى المؤسسات الأمنية (شرطة والدرك الوطنيين) هي الطريقة المثلى لمعالجة مثل هذه الظواهر،وتهدف هذه الدراسة التعرف على أنماط وحجم الجرائم الاقتصادية والمالية في المجتمع الجزائري حديثا،وتكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على مدى تطور حجم ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري من خلال الاعتماد على إحصائيات حديثة حول الجريمة تتميز بالأمانة والصدق والدقة ،وفي هذا الإطار فإن مديرية الشرطة القضائية(D.P.J) التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني قد أفادتنا بمعطيات تتعلق بالجرائم الاقتصادية والمالية بشتى صورها والتي سجلت على مستوى أقسام الشرطة عبر كامل التراب الوطني خلال الفترة الممتدة من (2009-2012) ،كما تحصلنا أيضا على الإحصائيات المتعلقة بالجرائم الاقتصادية من خلية الإعلام والاتصال التابعة لقيادة الدرك الوطني خلال الفترة التي أشرنا إليها سابقا، حيث مكنتنا من معرفة حجم الجرائم وكذلك عدد الموقوفين والمناطق المتضررة من هذه الظاهرة.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي فهو الطريق الذي يتبعه الباحث في معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها وفي عرضها وترتيبها وتنظيمها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج منها.[1]

وقد اعتمدنا على المنهج التاريخي في هذه الدراسة لرصد تطور الجرائم الاقتصادية والمالية في المجتمع الجزائري خلال فترة زمنية محددة (2009-2012).

والمنهج الوصفي الذي يعرف بأنه أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كميا عن طريق جمع البيانات ومعلومات معينة عن ظاهرة أو مشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة[2]، وقد اعتمدنا أيضا على المنهج المقارن حيث تم توظيفه في الدراسة من خلال إجراء مقارنة بين عدد القضايا المسجلة فيما يخص الجرائم الاقتصادية والمالية وكذلك عدد الأشخاص الموقوفين في كل جريمة ،ثم أجرينا مقارنة لتحديد الأنماط المتعلقة بالجرائم الاقتصادية الأكثر انتشارا في المجتمع الجزائري، وعليه فقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي:

-ما هو حجم الجرائم الاقتصادية والمالية في المجتمع الجزائري من واقع الإحصاءات الرسمية؟

2-مفاهيم الدراسة

2-1-مفهوم الجريمة

هي كل فعل أو امتناع يجرمه القانون.

2-2-مفهوم الجريمة الاقتصادية

تعددت التعريفات الخاصة بالجريمة الاقتصادية فهناك من يرى أنها نوع من الجريمة تقع مخالفة للتشريعات والقوانين الجنائية والاقتصادية التي تنظم مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وتهدد بالتالي المصلحة العامة بالخطر والأذى.[3]

2-3-مفهوم الجريمة المالية

يشمل هذا المصطلح على المخالفات المالية وجرائم الياقات البيضاء واختلاس وتبييض رؤوس الأموال.[4]

ولجرائم المال أثار وختيمة على اقتصاديات الدول وهذه الأضرار عادة ما تتحدد في الأشكال الآتية:

- أن تهدر وتبدد الثروة القومية.

- ان يتحول المال من مستحقه إلى من لا يستحقه مما يؤدي غالبا إلى حرمان مستحقه من ثمرة جهده وحافزه للعمل، وإلى تبديد الأخر للمال الذي يحصل عليه بدون جهد.
- يزيد من تكاليف الإنتاج والمعيشة زيادة محسوسة.
- يقلل من رغبة المستثمرين والمتعاملين في الاستثمار حيث تتفشى الجريمة محل التعامل بالأساليب القائمة على الثقة.[5]

وقد لجأت بعض المنظمات منها (GAFI) Groupe d'action financière و(OCDE) organisation de coopération et de développement économique و(FSF) forum de stabilité financière للكشف عن الدول التي لا تتعاون بشكل لائق في المجال المالي لدفعها على إضفاء الشفافية فيما يخص نظامها المالي، وتكمن فعالية تلك القوائم أن جميع الدول تتجنب الظهور فيها.[6]

2-4-التنمية

تعرف التنمية على أنها عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين القاعدة اللازمة لإطلاق القدرات الإنتاجية الذاتية التي تحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط انتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار العلاقات الاجتماعية مستهدفا توفير الحاجيات الأساسية.[7]

2-5-النسق الاجتماعي

هو النظام السائد في المجتمع والذي يتضمن عمليات الإنتاج والنظام الطبقي المرتكز على العملية الإنتاجية والعلاقات الاقتصادية والدين والسياسة والفلسفة والقانون.[8]

2-6-مفهوم الفساد

هو كل فعل يقوم على سوء استخدام للأموال العامة ،وسوء استغلال المنصب من أجل تحقيق مكاسب شخصية، وبعبارة أخرى فإن الفساد ينطوي على الانحراف عن المعايير والقوانين.[9]

الفساد ظاهرة منتشرة في بلاد المعمورة كافة ،بغض النظر عن أنظمتها السياسية فهو موجود في الجمهوريات الديمقراطية والدكتاتوريات العسكرية على السواء ،وفي النظم الاقتصادية المختلفة من الاقتصاديات المفتوحة إلى الاقتصاديات المغلقة ذات التخطيط المركزي، وقد تفاقم الفساد مع تصاعد سياسات الانفتاح الاقتصادي واتساعها والنشاط المتزايد لرفع القدرة التنافسية للمنتجات، والذي ترافقه حركة الأموال وحركة غسل الأموال المتصلة بالجريمة المنظمة.[10]

فجرائم الفساد من شأنها أن تؤدي إلى زعزعة المؤسسات الديمقراطية، وهذا ما يتسبب في خسائر اقتصادية مما يؤثر على موارد ومصاريف الدولة.[11]

3-الجريمة الاقتصادية والمالية في الجزائر من واقع إحصاءات الرسمية

3-1-الجريمة الاقتصادية والمالية في الجزائر من واقع إحصاءات الشرطة [12]

جدول رقم (01): توزيع الجرائم الاقتصادية و المالية في المجتمع الجزائري خلال الفترة ما بين (2009-2012).

الفترة / نوع الجريمة	2009	2010	2011	2012
الجرائم الاقتصادية	عدد القضايا التي تم حلها			
	1201	1472	1577	2208
	عدد الأشخاص الموقوفين			
	2789	3076	2899	3898
الجرائم المالية	عدد القضايا التي تم حلها			
	2252	2190	2199	2162
	عدد الأشخاص الموقوفين			
	3648	3985	3817	3870
مجموع القضايا التي تم حلها	3453	3662	3776	4370
مجموع الأشخاص المتورطين	6437	7061	6716	7768

المصدر: المديرية العامة للأمن الوطني، مديرية الشرطة القضائية (D.P.J)، سبتمبر 2013.

تبين معطيات الجدول رقم (01) بأن هناك ارتفاع في عدد القضايا المتعلقة بالجرائم الاقتصادية خلال الفترة الممتدة مابين سنة(2009–2012) ومن أهم الأنماط التي تندرج ضمن الجريمة الاقتصادية نجد جريمة (تبيض الأموال والتهرب الضريبي وتحويل الأموال العمومية وخيانة الأمانة واستغلال الوظيفة والتلاعب في إبرام الصفقات) كما نلاحظ أيضا أن الجرائم المالية تفوق ألفي قضية خلال السنة للفترة المذكورة سابقا ومن أهم الأنماط المتعلقة بالجرائم المالية نذكر منها:(تزوير الأوراق المالية، والرشوة، وإصدار صكوك بدون رصيد، الاحتيال، وترويج مواد مقلدة) فارتفاع عدد

الجرائم الاقتصادية والمالية يدل على استشراء ظاهرة الفساد في المجتمع والذي يشكل ضررا مباشرا على الخزينة العمومية وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام ومن المعلوم أن الاقتصاد يعتبر من الأنساق الكبرى في أي مجتمع وأن مثل هذه الجرائم هي بمثابة الخلل الوظيفي الذي يصيب النظام الاقتصادي مما ينعكس سلبا على البناء الاجتماعي برمته فالاقتصاد هو المحرك الأساسي للتنمية في مختلف المجالات سواء كانت تربوية أو اجتماعية أو ثقافية أو صناعية وأن انتشار الفساد في أي مجتمع يؤدي إلى انحصار الثروة في يد أقلية من أفراد المجتمع،وهذا ما يحول دون تحقيق التنمية التي تستفيد منها شرائح واسعة من المجتمع ،وهذا بدوره يؤدي إلى ظهور مجتمع مبني على الطبقية.

جدول رقم (02) : توزيع أنماط الجرائم الاقتصادية في المجتمع الجزائري خلال الفترة الممتدة مابين (2009-2012).

الفترة / أنواع الجرائم	2009		2010		2011		2012	
	عدد القضايا التي حلت	عدد الأشخاص المتورطين	عدد القضايا التي حلت	عدد الأشخاص المتورطين	عدد القضايا التي حلت	عدد الأشخاص المتورطين	عدد القضايا التي حلت	عدد الأشخاص المتورطين
اختلاس وتبديد واستعمال غير مشروع للأملاك العمومية	213	934	239	789	174	594	183	623
اختلاس الأموال في القطاع الخاص	3	4	10	29	08	10	8	14
الإهمال المفضي إلى ضياع أموال عمومية	5	32	11	80	12	55	17	072
إعفاء غير شرعي لدفع الضرائب	3	15	-	-	1	04	2	16
تحويل الأموال	10	14	15	18	35	47	81	120
الاعتداء على منظومة البيانات	3	8	6	6	14	9	47	048
الثراء غير مشروع	-	-	1	1	-	-	-	-
تبييض الأموال	1	5	2	11	-	-	4	010
خيانة الأمانة	8	26	13	31	15	20	10	027
المخالفات الخاصة بالصفقات العمومية.	46	484	53	434	55	397	64	450
طلب مزية غير مستحقة	2	6	2	5	5	15	2	2
سوء استغلال الوظيفة	4	11	14	113	20	56	39	122
سوء استعمال الأملاك العمومية	4	5	-	-	3	4	-	-
مخالفة التشريعات المتعلقة بالصرف	188	203	203	213	187	201	296	306
التهرب الضريبي	35	71	039	92	110	148	64	84
مخالفات جمركية	193	201	152	154	94	97	79	90
التهريب	300	473	430	656	456	683	539	724
مخالفات تجارية	183	297	282	444	388	559	773	1190
المجموع	**1201**	**2789**	**1472**	**3076**	**1577**	**2899**	**2208**	**3898**

المصدر: نفس المصدر السابق.

يبين الجدول رقم (02) أن الجرائم المرتكبة ضد الاقتصاد الوطني في تزايد مستمر، وهذا ما تؤكده البيانات الإحصائية المتعلقة بالحصيلة الإجرامية السنوية حيث نلاحظ أن هناك أنماط مختلفة تتعلق بالجريمة الاقتصادية ومن أبرزها تلك المتعلقة بالاعتداء على الممتلكات العمومية، وإبرام الصفقات العمومية المخالفة للتشريعات المنصوص عليها في القانون الخاص بالمناقصات كإنجاز مشاريع غير مجدية والتضخيم الحاصل في الفواتير وهذا ما يؤدي إلى تبديد الأموال العمومية .

كما يبين أيضا تحليل المعطيات الواردة في الجدول السابق الارتفاع في عدد القضايا الخاصة بالمخالفات المتعلقة بالصرف ، وذلك من خلال الانتشار الواسع للسوق الموازية الخاصة بترويج العملة الصعبة والسبب في ذلك يرجع إلى الطلب المتزايد على العملات الأجنبية نظرا للارتفاع الهائل في معدلات الاستيراد ،ومن جانب أخر نلاحظ أيضا ارتفاع في عدد القضايا المتعلقة بتحويل الأموال إلى الخارج نقدا حيث يتم ضبط هؤلاء الأفراد على مستوى المطارات والموانئ وبحوزتهم مبالغ مالية ضخمة من العملة الصعبة تفوق قيمتها الحد المسموح به.

كما تم أيضا تسجيل جرائم تتعلق بالتهرب الضريبي حيث يلجأ بعض التجار وأرباب العمل إلى عدم تسديد المستحقات الجبائية المفروضة عليهم نظير ممارستهم للأنشطة التجارية والاقتصادية ومن جهة أخرى يتعمد البعض الأخر(من التجار والصناعيين) إلى التصريح الكاذب حول الأنشطة التجارية التي يمارسونها، كما نلاحظ أيضا تسجيل جرائم تضر بالاقتصاد الوطني بشكل مباشر كالتهريب الذي يستنزف الخزينة العمومية باعتبار أن الدولة تقوم باستيراد البضائع والسلع بالعملة الصعبة من أجل تلبية الاحتياجات الضرورية الخاصة بالاستهلاك الداخلي، بينما تقوم بعض العصابات بتهريب هذه المواد إلى الخارج بالعملة الوطنية دون تسديد الضرائب.

ومن خلال ما تم التطرق إليه بخصوص مستويات انتشار الجريمة التي تمس بالاقتصاد الوطني تتجلى حقيقة واحدة مفادها أن هذه الأنماط المختلفة التي تأخذها الجريمة الاقتصادية مهما كانت درجتها فان الأضرار المترتبة عنها تنعكس بشكل مباشر على المجتمع من خلال حرمانه من جميع أشكال التنمية نظرا للخسائر المادية الكبرى التي تستنزف الخزينة العمومية.

جدول رقم(03): توزيع أنماط الجريمة المالية في المجتمع الجزائري خلال الفترة مابين (2009/ 2012)

الفترة	2009		2010		2011		2012	
أأنماط الجريمة	عدد القضايا التي حلت	عدد الأشخاص المتورطين	عدد القضايا التي حلت	عدد الأشخاص المتورطين	عدد القضايا التي حلت	عدد الأشخاص المتورطين	عدد القضايا التي حلت	عدد الأشخاص المتورطين
التزوير واستعمال المزور	1010	1944	956	2018	843	1669	831	1684
أوراق نقدية مزورة	288	284	281	308	336	339	339	337
الاحتيال	355	637	408	734	447	684	495	853
الرشوة	47	62	75	96	58	80	69	97
تجارة غير شرعية للسيارات	129	265	144	444	303	775	281	692
تجارة غير شرعية للمعادن النفيسة	02	04	-	-	-	-	-	-
إصدار صك بدون رصيد	29	30	35	45	36	38	40	40
الاعتداء على الثروة الثقافية	14	20	13	17	19	26	13	25
الاعتداء على الملكية الأدبية	360	372	259	279	82	96	62	90
مواد صناعية مقلدة	18	30	19	44	75	110	32	52
المجموع	**2252**	**3648**	**2190**	**3985**	**2199**	**3817**	**2162**	**3870**

نفس المصدر السابق.

من خلال تحليل معطيات الجدول رقم(03) يتضح بأن الجرائم المالية قد تخطت عتبة(2000 قضية خلال السنة) ومن ناحية أخرى نلاحظ أن عدد الأشخاص المتورطين أخذ في الارتفاع خلال الفترة المذكورة في الجدول ويندرج ضمن هذا النوع من الجرائم عدة أنماط نذكر من بينها ما يلي:

أولا: التزوير واستعمال المزور

تبين النتائج الواردة في الجدول السابق أن جريمة التزوير واستعمال المزور قد عرفت تزايد في السنوات الأخيرة سواء من حيث عدد القضايا المسجلة أو من حيث عدد الأشخاص المتورطين حيث يلجأ بعض أفراد المجتمع إلى ابتكار أساليب يراد من ورائها تحقيق أهداف مادية بأساليب غير مشروعة كتزوير الوثائق والمحررات الإدارية.

ثانيا:الأوراق النقدية المزورة

نلاحظ أن عدد القضايا والأشخاص المتورطين في جريمة تزوير الأوراق النقدية قد ارتفع بشكل لافت خلال الفترة الواردة في الجدول السابق ، حيث يلجأ بعض الأفراد إلى ارتكاب مثل هذه الجريمة من أجل تحقيق الثراء بطرق غير مشروعة وعادة ما ترتكب هذه الجرائم من طرف عصابات تستخدم الوسائل التكنولوجية والمتمثلة في وسائل الإعلام الآلي التي تمكنهم من نسخ الأوراق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية.

ثالثا: الاحتيال

هناك ارتفاع متزايد في عدد القضايا وعدد الأشخاص المتورطين في الجريمة المتعلقة بالاحتيال ومن أهم العوامل المساعدة في تفشي هذه الظاهرة هو عامل الثقة الذي عادة ما يكون السبب في وقوع هذه الجريمة سواء كانت هذه الثقة بين الأقارب أو الأصدقاء أو الجيرة. وهناك أساليب أخرى يستعملها محترفو هذا النوع من الجرائم هو تقمص هؤلاء المتورطين لشخصيات ذات مراكز وظيفية سامية يتم بموجبها إيهام ضحاياهم بسهولة قضاء مصالحهم مستغلين بذلك الحاجة الملحة لهؤلاء الضحايا ، والأمر الأخطر في هذه القضية هو أن هؤلاء المحتالين يعتبرون أنفسهم أذكياء من خلال الإيقاع بالآخرين والاستيلاء على ممتلكاتهم.

رابعا :الرشوة

تعتبر الرشوة من بين الأمراض الخطيرة التي تصيب البناء الاجتماعي وبالأخص النسق الاقتصادي ومن خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ ارتفاع في عدد القضايا والأشخاص المتورطين وعادة ما يتورط في مثل هذه الجريمة أشخاص لهم مراكز وظيفية يتم استغلالها من اجل تحصيل مزايا غير مستحقة مستغلين حاجة الناس الماسة إلى خدماتهم كالحصول على السكن أو وظيفة أو مشروع.

خامسا: المواد الصناعية المقلدة

عرفت الأسواق الجزائرية في الآونة الأخيرة تنامي هذه الظاهرة ويرجع ذلك لعدة أسباب منها نقص الرقابة الذي أدى ببعض الأفراد إلى ترويج مواد استهلاكية مقلدة تعرض صحة المواطن إلى الخطر ومن خلال استعراضنا للأنماط المختلفة التي لها علاقة بالجريمة المالية يتضح لنا حجم الفساد الذي استشرى في المجتمع الجزائري والذي يتسبب في انعكاسات سلبية حيث تصيب هذه الجرائم العصب الرئيسي للبناء الاجتماعي ألا وهو الاقتصاد ، فالمقياس المعتمد في تصنيف تطور أي بلد يرتكز أساسا على مدى انخفاض مستويات هذه الجريمة ،وأن انتشار مثل هذه الجرائم في أي بلد يجعلها تصنف في خانة الدول الطاردة للاستثمارات الأجنبية نظرا لانعدام النزاهة والشفافية التي تميز المشهد الاقتصادي لأي دولة.

3-2-الجريمة الاقتصادية والمالية في الجزائر من واقع إحصاءات الدرك الوطني.[13]

جدول رقم(04): **توزيع بعض أنماط الجريمة الاقتصادية والمالية في المجتمع الجزائري خلال الفترة** (2009-2012)

نـــوع الجريمـــة	القضايا التي تم معالجتها				عدد الموقوفين			
	2009	2010	2011	2012	2009	2010	2011	2012
التزوير	1120	1100	1083	1032	1355	1642	1286	1401
التهريب	3989	4546	4625	4506	2034	2130	1697	1731
جرائم أخرى ضد الاقتصاد الوطني	136	166	145	120	252	293	227	276
المجموع	5245	5812	5853	5658	3641	4065	3210	3408

المصدر:خلية الإعلام والاتصال،قيادة الدرك الوطني(Point de presse 2009,2011) 2012، الشراقة، الجزائر.

توضح المعطيات الواردة في الجدول رقم (04) بأن هناك ارتفاع في عدد القضايا المتعلقة بالجرائم التي تمس بالاقتصاد الوطني خلال الفترة المبينة في الجدول والتي تتوزع على النحو الأتي:

أ-جريمة التزوير

خلال سنة 2009 تم معالجة (1120 قضية) أما سنة 2010 فقد تم معالجة (1100 قضية) وخلال سنة (2011 عولجت 1083 قضية ومن أهم الولايات تضررا من جريمة التزوير نجد كل من ولاية عين الدفلى بـ168 قضية، تليها ولاية وهران بـ94 قضية ثم ولاية الجزائر بـ66 قضية حيث عرفت جريمة تزوير الوثائق ارتفاعا يقد بحوالي 14.57% مقارنة بسنة 2010 ،أما فيما يخص جريمة تزوير النقود فقد تم تسجيل 138 قضية بارتفاع يقارب 5.34% مقارنة بسنة 2010 أين تم تسجيل 131 قضية ومن أهم الولايات تضررا من جريمة تزوير النقود نجد كل من ولاية الجزائر بـ15 قضية تليها ولاية وهران بـ13 قضية ثم ولاية البليدة بـ09 قضايا مع حجز 5363 قصاصات مزورة من العملة الوطنية و247 قصاصات من الأورو)، وخلال سنة 2012 تم معالجة 1032 قضية فالولايات الأكثر تضررا من جريمة التزوير ولاية عين الدفلى بـ144 قضية وولاية الجزائر بـ69 قضية وولاية وهران بـ51 قضية وكذلك ولاية المدية بـ51 قضية، أما جريمة تزوير النقود فقد تم معالجة 102 قضية فقد تم حجز 1593 قصاصات مزورة من العملة الوطنية و518 قصاصات مزورة من الأورو)، وبصفة عامة فإن من مميزات هذا النوع من الإجرام وجود شبكات متخصصة من ذوي المؤهلات العلمية لما تتطلبه من دراية بكيفية استعمال وسائل الإعلام الآلي، ولهذا تقوم تلك الشبكات الإجرامية بإغراء بعض الشباب الذين يحوزون على مستوى علمي متميز مستغلين ظروفهم المعشية السيئة نتيجة لحالة البطالة والفقر التي يعانون منها للانخراط في مثل هذه النشاطات غير المشروعة من أجل تحقيق مكاسب مادية

ب-جريمة التهريب

تبين المعطيات الواردة في الجدول السابق بارتفاع في عدد القضايا التي تمت معالجتها خلال فترة الدراسة فقد تم تسجيل سنة 2011 تهريب(215.784 طن من المواد الغذائية و137358 قطعة من الألبسة، 2103 رأس غنم بزيادة قدرها 4% مقارنة بسنة 2010 و 40844 قارورة من المشروبات الكحولية بزيادة قدرها 350% مقارنة بسنة 2010 و1.659.840 لتر من الوقود و1.146.240 علبة سجائر وقد تم حجز 1033 مركبة منها 894 سيارة خفيفة، ومن أهم الولايات تضررا من ظاهرة التهريب نلخصها في الشكل الأتي:

الشكل رقم (01): توزيع قضايا التهريب حسب الولايات المتضررة خلال الفترة 2011-2013

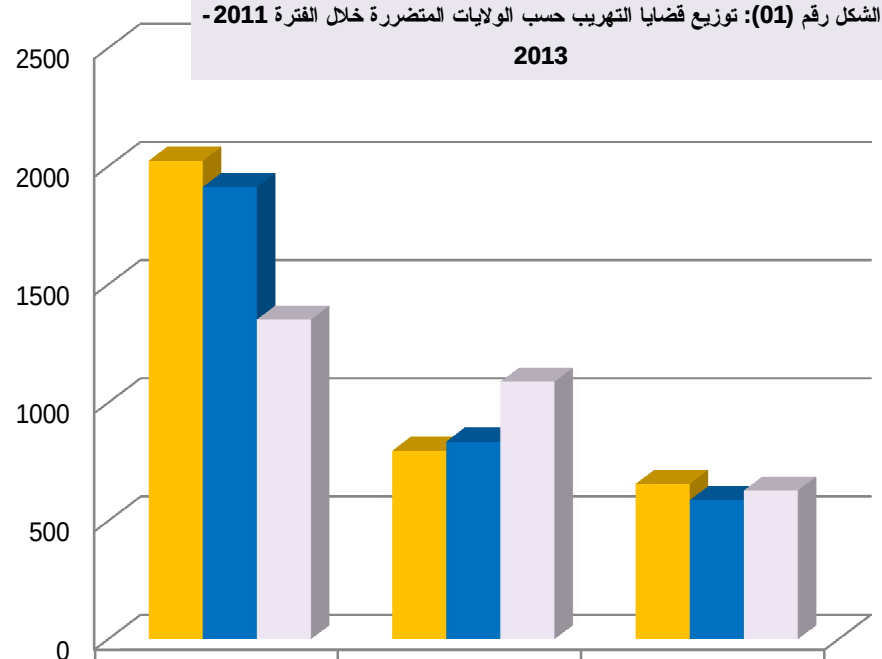

	تلمسان	تبسة	سوق أهراس
2011	2024	797	657
2012	1913	836	588
2013	1352	1089	629

نفس المصدر

تبين المعطيات الواردة في الشكل رقم(01) بأن التوزيع الجغرافي لجريمة التهريب يقتصر على بعض الولايات وخاصة الحدودية منها ، حيث نجد أن ولاية تلمسان هي من أكثر ولايات المنطقة الغربية تسجيلا لجريمة التهريب باعتبارها مدينة حدودية مع دولة جارة أين تشهد مختلف أنواع الأنشطة الخاصة بالتهريب وخاصة ما تعلق بتهريب الوقود والمواد الغذائية ،أما فيما يخص المنطقة الشرقية فإن كل من ولايتي تبسه وسوق أهراس هي من المدن الأكثر تسجيلا لجريمة التهريب باعتبارها أيضا مدينتين حدوديتين مع الجمهورية التونسية ومن أهم العوامل التي تساعد في تفشي هذه الظاهرة هو الموقع الجغرافي لهاتين المنطقتين –باعتبارها مناطق حدودية كما أشرنا سابقا- بالإضافة إلى طبيعة التضاريس التي تتميز بها تلك المناطق من خلال المسالك الوعرة التي يسلكها المهربون من أجل الإفلات من قبضة رجال الأمن،وكذلك شساعة الشريط

الحدودي الذي يتطلب إمكانات كبيرة لمراقبة الحدود بالإضافة إلى عامل مهم جدا ألا وهو علاقات المصاهرة الموجودة بين سكان المناطق الحدودية مما ينتج عنها من صلات القرابة تجعل من مكافحة هذه الظاهرة أمر صعب على السلطات الأمنية.

الشكل رقم(02): توزيع الموقوفين في جرائم التهريب حسب الحالة المهنية.

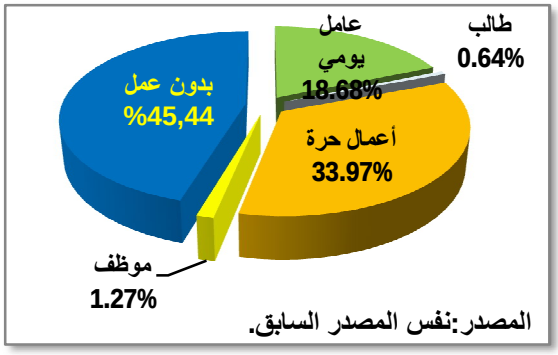

المصدر:نفس المصدر السابق.

الشكل رقم(03): توزيع الموقوفين في جرائم التهريب حسب السن.

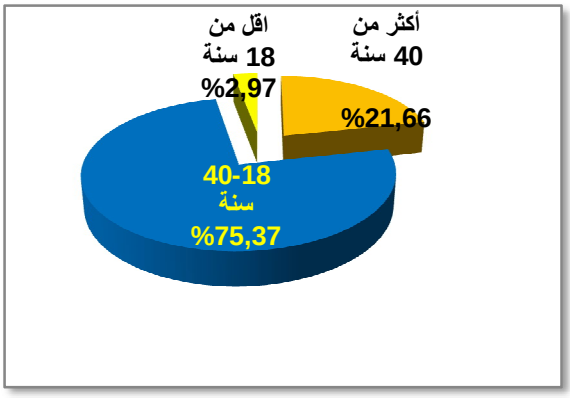

توضح البيانات الواردة في الشكلين(2 و3) بأن فئة الشباب البطال هي من أكثر الفئات تورطا في ظاهرة التهريب ، فالشاب يتأثر بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها سواء كان ذلك من خلال التعلم أو التقليد وهذا ما قد يؤدي به إلى أن يسلك سلوكات غير مشروعة،كما توضح المعطيات أيضا بأن عامل البطالة من أهم العوامل المؤدية إلى ارتكاب السلوك الإجرامي فالشخص البطال قد تدفعه الحاجة إلى ارتكاب جرائم من أجل سد حاجياته حتى ولو كان ذلك من خلال سلوك طرق غير مشروعة ، فالشاب البطال في المناطق الحدودية التي تفتقر إلى أدنى مظاهر التنمية يلجأ إلى التهريب ويتخذها كحرفة لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

جـ-جرائم أخرى ضد الاقتصاد الوطني: تم تسجيل 145 قضية خلال سنة 2011 ، 120 قضية خلال سنة 2012 ومن أهم الأنماط التي لها صلة بهذه الجريمة نجد :

- ❖ **اختلاس وتبديد الأموال والممتلكات**
- ✓ 20 قضية معالجة خلال سنة 2011/ 20 قضية خلال سنة 2010.
- ✓ 11 قضية معالجة سنة 2012.
- ❖ **التهرب الجبائي**
- ✓ 21 قضية معالجة سنة 2011/مقابل 26 قضية سنة 2010.
- ✓ 18 قضية معالجة سنة 2012.
- ❖ **مخالفة نظام الصرف**
- ✓ 85 قضية معالجة خلال سنة 2011/ مقابل 104 سنة 2010.
- ✓ 66 قضية متعلقة بنظام الصرف سنة 2012، ولتحيد الولايات الأكثر تضررا أنضر إلى الشكل:

الشكل رقم(04): التوزيع الجغرافي للاعتداءات ضد الاقتصاد الوطني خلال سنة 2012.

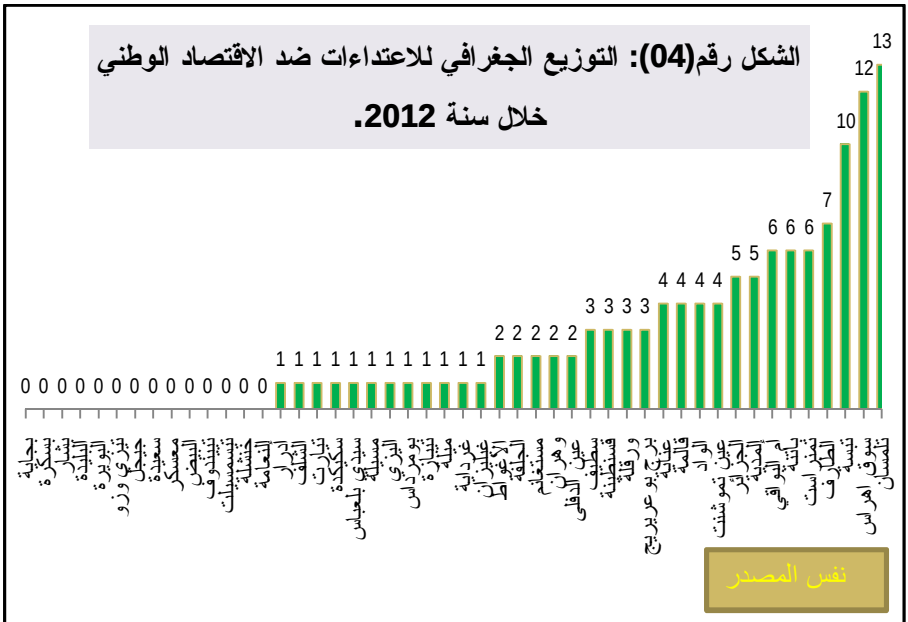

نلاحظ من خلال المعطيات الواردة في الشكل رقم (02) أن معظم الجرائم المرتكبة ضد الاقتصاد الوطني تتركز في الولايات الحدودية وهي (ولاية تلمسان، ولاية سوق أهراس ،ولاية تبسة، ولاية الطارف) وتقل عدد الجرائم كلما ابتعدنا عن

المناطق المحاذية للشريط الحدودي ، وهذا ما يدل على أن الموقع الجغرافي له دور كبير في انتشار أنواع معينة من الجرائم وخاصة تلك التي تمس بالاقتصاد الوطني.

4-الخاتمة

من بين النتائج التي أفضت إليها هذه الدراسة أن هناك ارتفاع في عدد القضايا وعدد الموقوفين فيما يتعلق بالجرائم الاقتصادية والمالية خلال فترة الدراسة ،ومن بين أنماط الجرائم الاقتصادية الأكثر انتشارا في المجتمع الجزائري خلال فترة الدراسة نذكرها على النحو الأتي:

- ارتفاع في عدد القضايا المتعلقة بالتهريب،حيث تشكل المناطق الحدودية مسرحا لها وما يزيد من تفاقم هذه الظاهرة هو انعدام التنمية في هذه المناطق مما يؤدي ببعض فئات المجتمع وخاصة فئة الشباب إلى اتخاذ جريمة التهريب كحرفة ،وما يزيد من خطورة هذه الظاهرة هو استغلال عائدة التهريب في شراء المخدرات.
- ارتفاع في عدد القضايا المتعلقة باختلاس وتبديد الأموال العمومية،ويتم من خلال استغلال بعض الأفراد لمراكزهم الوظيفية وخاصة في القطاع المصرفي أين يتم اختلاس أموال طائلة.أما بالنسبة لجريمة التبديد للأموال العمومية فترتكب من بعض مدراء المؤسسات بالتواطؤ مع المونين من خلال تضخيم الفواتير.
- ارتفاع في عدد القضايا المتعلقة بالمخالفات التجارية من خلال تورط بعض التجار في ممارسة أنشطة تجارية بدون سجل تجاري أو بيع مواد منتهية الصلاحية.
- ارتفاع في عدد القضايا المتعلقة المخالفات الجمركية من خلال تورط بعض المستوردين في التصريح الكاذب حول السلع المستوردة.
- يزداد عدد الموقوفين في جرائم الاختلاس والتهريب والمخالفات التجارية.
- ارتفاع في عدد القضايا المتعلقة بالتهرب الضريبي.

هناك ارتفاع في عدد القضايا المتعلقة بالجرائم المالية وذلك على النحو الأتي:

- من بين أكثر الأنماط انتشارا فيما يخص الجرائم المالية نجد جريمة التزوير واستعمال المزور.
- سجل ارتفاع فيما يخص جريمة تزوير الأوراق النقدية.
- سجل ارتفاع في عدد القضايا المتعلقة بالرشوة.
- سجل ارتفاع في عدد القضايا المتعلقة بالاحتيال.

المقترحات

1-لمحاربة ظاهرة الفساد من جذورها يجب أن تتضافر جهود مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة والمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام) باعتبارها هي المسؤولة عن بناء الفرد.

2-وجود إرادة سياسية حقيقية لمحاربة ظاهرة الفساد.

3-توسيع الاتفاقيات الدولية في مجال التعاون القضائي والمتعلقة بمحاربة الفساد، فالدول الرأسمالية تنظر إلى الملكية الفردية بنظرة مقدسة، ولهذا السبب يجب تقديم أدلة واضحة تدين الأشخاص المتورطين في قضايا الفساد لتمكين الدولة من استرجاع الأموال المهربة إلى الخارج.

4-تطوير وعصرنة النظام الضريبي والجمركي والمصرفي في الجزائر.

5-تكوين خبراء في المجال المالي للعمل جنبا إلى جنب مع المؤسسات الشرطية المكلفة بقمع الجرائم الاقتصادية والمالية، حيث أن بعض الجرائم مثل تبديد الأموال العامة وتضخيم الفواتير وغسيل الأموال تحتاج إلى مختصين في مجال المالية للكشف عنها.

الهوامش

1- علي معمر عبد المؤمن، البحث في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة 7 أكتوبر، 2008، ص280.

2-نفس المرجع السابق، ص287.

3-عبد المولى شريجي سيد، مواجهة الجرائم الاقتصادية في الدول العربية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص12.

4-Frédéric compin, approche sociologique de la criminalité financière, thèse de doctorat en sociologie, université d'Evry val d'Essonne, 2013, p51.

5-محمد هاشم عوض، خصائص وأبعاد الجريمة الاقتصادية في الوطن العربي، المركز العربي للتدريب والدراسات الأمنية، 1993، ص183.

6-Tafsir Hane, L'intelligence économique au service de la lutte contre le blanchiment de capitaux et le financement du terrorisme, thèse de doctorat en droit privé et science criminelles, université de Strasbourg, 2015, p93.

7-عباس علي محمد، الأمن والتنمية، مركز العراق للدراسات، الطبعة الأولى، 2013، ص ص24-25.

8-اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة، الثقافية للنشر والتوزيع، 2006، ص466.

9-Benjamin kakavand, corruption at work : a conservation of Resources perspective, thèses of Doctorat, University of Montpellier, 2016, p38.

10-سمير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي، دار الساقي، الطبعة الأولى، 2009، ص13.

11- m.Hadrien Zanin, la lutte contre la corruption au sein de l'espace de liberté, de sécurité et de justice au moyen du droit pénal. Thèse de doctorat en science juridique, université de paris Saclay.2016.p17.

12-المديرية العامة للأمن الوطني، مديرية الشرطة القضائية (D.P.J)، سبتمبر 2013.

13-خلية الإعلام والاتصال التابعة لقيادة الدرك الوطني (points de presse 2009, 2011, 2012, 2013) القرية، الشراقة، الجزائر.